

## محاور في العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة

Axes in the relationship between good governance and sustainable human development

أحمد بشارة موسى<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر) a.bicharamoussa@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: ديسمبر/2022

تاريخ القبول: 2022/10/03

تاريخ الإرسال: 2020/08/16

## المخلص:

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين توجها إصلاحيا عالميا كبيرا، شمل مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجاء هذا التوجه متزامنا مع التغيرات المتسارعة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ونتج عنها انهيار الحواجز الحدودية بين الدول وعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وتزايد المنافسة والتجارة الحرة، والتدهور في البنية الاقتصادية وزيادة الفقر والبطالة في الدول النامية، وقد ساهم في الدعوة لهذا الإصلاح مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واتخذ موضوع الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة أهمية بالغة، حيث أصبح يعد من أولويات صانعي القرارات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وهكذا ارتبط مفهوم التنمية البشرية المستدامة بالحكم الرشيد وحتى أصبحت المساعدات والمنح التي تقدم للدول الفقيرة مرتبطة بمدى احترام هذه الدول وتقيدها بالحكم الرشيد ومعايير الديمقراطية.

**الكلمات المفتاحية:** مفهوم الحكم الرشيد، معايير الحكم الرشيد، خصائص الحكم الرشيد مفهوم التنمية المستدامة، المرجعية العالمية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة

## Abstract

The last decades of the twentieth century knew an important world reforming trend, included various political, economic and social aspects. This trend coincided with the fast changes in the world economy and resulted in the collapse of the border barriers between countries, the globalization of economic activities and transactions, increasing competition and free trade, and the deterioration in the economic structure, the increase in poverty and unemployment in developing countries.

Range of international institutions and organizations, such as the World Bank and the International Monetary Fund, contributed in appealing to this reform, and concepts of good governance and sustainable human development took a great importance. Subjects that became one of priorities of the international decision-makers, led by United Nations Organization, and the concept of sustainable human development has been linked to good governance. Aid and grants provided to poor countries are linked to the respect of these countries and their compliance with good governance and democratic standards.

**KEY WORDS:** Concept of good governance, standards of good governance, concept of sustainable development, brief history of sustainable development, world terms of reference and the framework of sustainable development, Dimensions of sustainable development.

## المقدمة:

لقد أصبحت المساعدات والمنح التي تقدم للدول الفقيرة مرتبطة بمدى احترام هذه الدول وتقيدها بالحكم الرشيد ومعايير الديمقراطية، وتتمثل أبعاد الحكم الرشيد في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية، وهناك آليات قانونية يتعين تفعيلها للوصول إلي بناء ما يعرف بالحكم الرشيد أو الحكم الصالح ولكن هناك عوامل يجب توفيرها من بينها: المشاركة في بناء مجتمع مدني متفتح على قبول الآخر ويؤمن بمبدأ التداول السلمي علي السلطة.

التداول والمشاركة في بناء القرار السياسي عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة وإشراك المرأة في العملية السياسية ووضع تشريعات تتسجم مع مقومات المجتمع، تمكين الجماعات المحلية من المشاركة عن طريق إشراكها في البناء السياسي داخل الدولة، وهذا بالانتقال من التسيير المركزي إلي التسيير المحلي هذا كعامل أول، أما العامل الثاني فيتمثل في سيادة القانون الذي يستلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساوي، عن طريق إقرار دستور يتولى تأطير المبادئ القانونية العليا في الدولة وتوزيع السلطة على سلطات الدولة الثلاثة، السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتعداد حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه الدولة، تحدد الدساتير حكم القانون وتسهم في الشفافية والمساءلة في إدارة الحكم وكذا خلق مؤسسة قضائية تسهر على ضمان تطبيق القانون ومحاربة الفساد، فالقضاء هو الأساس الوطيد الذي يستند عليه مجتمع يسير بحكم القانون وفي مقدوره أن يضمن خضوع المؤسسات الحكومية الأخرى والقادة للمساءلة عن أفعالهم المخالفة للقانون والدستور، كما نتج عن مشروعات التنمية التي يقوم بها الإنسان لتحسين حياته وتطويرها نحو الأحسن واستخدم في ذلك كل الموارد والوسائل والأدوات والمعرفة المتوفرة لديه لتنفيذ خطة التنمية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأحدث كثيرا من الإنجازات في زيادة معدلات الإنتاج في المجال الزراعي والصناعي والاستهلاكي لقد تحسنت مستويات المعيشة في العالم بشكل عام وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.

ولكن كل ذلك على حساب البيئة الإنسانية وإضراراً بالمحيط الحيوي، مثل قطع الغابات وحرقتها، تدهور الأرض التصحر المعدلات الخطيرة لفقدان التنوع البيولوجي اختلال التوازن في طبقة الأوزون خطر تغير المناخ تراكم كميات كبيرة من النفايات بما في ذلك النفايات الخطيرة الإسراف في استهلاك المياه وغير ذلك، لقد كان الاعتقاد السائد حتى بداية السبعينات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي يقوم على حساب البيئة، وأنه لا يمكن الجمع بين هذين المصطلحين وأن أي تحسين في نوعية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي، كما أن أي نمو اقتصادي يعني القضاء على البيئة وتدميرها، إزاء هذه المشكلات والمخاطر عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة عام 1992 بالبرازيل حضره عدد كبير من رؤساء الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وأطلق عليه اسم مؤتمر قمة الأرض، ولقد أصدر المؤتمر خطة عمل شاملة سماها أجندة القرن الحادي والعشرين، وأقر اتفاقية دولية للحفاظ على التنوع

البيولوجي واتفاقية دولية تتناول قضايا تغير المناخ وإطار عمل لصون الغابات، وشكل لجنة من ممثلي الحكومات لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، كما تم وضع اتفاقية دولية لذلك عام 1994 لقد بدأ المؤتمر وكأن العالم يجمع أمره على معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسانية جمعاء وظهرت الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين وهي فكرة التنمية المستدامة .

**إشكالية الموضوع:** إشكالية البحث هي في الغالب عبارة عن مجموعة من الأسئلة الأساسية والثانوية، حول مضامين ومصطلحات قواعد معينة تحتاج إلى إجابة دقيقة، أو هي بعض الفراغ الأكاديمي العلمي حول مفهوم ومصطلح محدد في المادة العلمية التي تحتاج إلى دراسة معمقة لإزالة الضبابية عنها، والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تتمثل في التساؤلات التالية: ما هي الأبعاد التي يتضمنها كل من الحكم الرشيد والتنمية المستدامة؟ وهل هناك علاقة جدلية بينهما؟ وما هي أبرز مقومات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة؟ وللإجابة على هذه التساؤلات قسمنا الموضوع إلى المحاور التالية:

#### أولاً: مفهوم الحكم الرشيد

من بين المفاهيم التي انتشر تداولها في الآونة الأخيرة مفهوم الحكم الرشيد أو الرشيد أو دولة القانون أو سيادة القانون، أو مبدأ التداول على السلطة بالطرق السلمية، باعتباره معبرا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد والمجتمع.

**1.1- تعريف الحكم الرشيد:** كما يعني إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية وفقا لأحكام القانون، وبما يضمن نموها المستدام وبراغي حقوق الأفراد والمصلحة العامة، بحيث يتم تحقيق هذه الأمور بطريقة خالية من سوء المعاملة أو الفساد الإداري، كما تعد مراعاته لحقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بمثابة الامتحان الحقيقي لنزاهته في أي دولة، وحرصه على توفير الخدمات الاجتماعية والحاجات الأساسية ومنها السكن الملائم ، الأمن الغذائي ، جودة التعليم الاستقرار الأمني التأمين الصحي العدالة والمساواة ، ويمكن شرحه بكل بساطة بأنه "طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة"، أو يمكن وصفه بأنه أسلوب وطريقة الحكم والقيادة التي تركز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار في جميع المستويات والمجالات<sup>1</sup>.

كما أن هذا المفهوم لتطبيقه التطبيق السليم لا بد وأن يكون هناك قدر كبير من الديمقراطية والحرية والسلطة اللامركزية ومشاركة جميع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية، كما أن الدولة في الدول التي توجد بها عمليات انتخابية تتكون من حكومة منتخبة وسلطة تنفيذية، وتضطلع الدولة بوظائف عديدة منها أن تشكل العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وأن تكون السلطة هي المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وأن تضطلع بمسؤولية توفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة

تمكين التنمية البشرية المستدامة<sup>2</sup>. وتعني هذه الوظيفة وضع وصون أطر قانونية مؤسسية تنظيمية مستقرة وفعالة وعادلة للنشاط العام والخاص والإبقاء على هذه الأطر، كما تعني ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعدالة في السوق، وتعني أيضا توسط المصالح من أجل الصالح العام وتعني الخدمات العامة بصورة فعالة وتخضع للمحاسبة والمساءلة، وفي هذه الأدوار تواجه الدولة تحديا يتمثل في أن يعالج الحكم الرشيد هموم واحتياجات الفئات الهشة والأكثر فقرا في المجتمع، وتستطيع الدولة أن تقدم الكثير من الخدمات من بينها الحفاظ على البيئة والنسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي والحفاظ على معايير الصحة العامة وتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي، فوجود السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات في حد ذاته يعد ضمانا أساسية للحقوق والحريات الأساسية للمجتمع<sup>3</sup>.

أما عن أسباب الاهتمام المتزايد بهذا المصطلح فهي ظروف الوقت وما أوجبه النظر بكل جدية لهذا المفهوم، وخاصة في الدول العربية والإفريقية التي عرفت تغييرات جذرية في أنظمتها السياسية التي أثرت في العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم وانعكست سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها:

#### 1- العولمة كأهم إفرزات هذا العصر وما تضمنته من:

\* عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان

\* تزايد دور المنظمات الغير الحكومية على المستوى الدولي والوطني .

\* عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق ، الذي أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص .

\* انتشار التحولات على المستوى العالمي حيث لا يلبث على وضعية ثابتة، من اتفاقيات ثنائيات إلى معاهدات دولية وإقليمية.

#### 2- شيوع مظاهر الفساد بمختلف أشكالها وبعض المشكلات والآفات كغياب المواطنة لدى الأفراد

شيوع مظاهر نقض الولاء للوطن كالهجرة البشرية، المخدرات، الجريمة المنظمة، غسل الأموال، التهريب الضريبي ، الفساد بجميع أشكاله وما إلى ذلك من الآفات والمشاكل ومظاهر الفساد التي تعصف باستقرار البلد وأمنه، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية وأكثر مرونة قصد القضاء والحد من هذه المظاهر والنهوض بالتنمية داخل الوطن .

#### 3- تأكيد العديد من الدراسات على أهمية إرساء الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في عملية

تحقيق التنمية الاقتصادية والتأكيد على مفهوم جديد يتمثل في التنمية الإنسانية، حيث تشير إلى عملية توزيع الخيارات والفرص مع التأكيد على المفهوم الواسع للحرية وحقوق الإنسان واكتساب المعرفة .

يعتبر مفهوم الحكم الرشيد مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارة شؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم الرشيد مفهوم واسع يشمل بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وإدارة عامة عمل كل من المؤسسات غير الرسمية

أو منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى القطاع الخاص الذي يلعب دورا كبيرا في التنمية، يستخدم أيضا مدلول الحكم الرشيد منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن من قبل المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وذلك لإعطاء وصف حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع بشكل تطويري وتنموي ونقدي، أي أن الحكم الرشيد هو الحكم الذي تقوم به قيادة سياسية منتخبة من طرف الشعب صاحب السلطة والسيادة ويحتوي على كوادرات إدارية مسؤولة وملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين مستوى ونوعية حياتهم ورفاهيتهم عبر مشاركتهم في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي<sup>4</sup>.

وهناك دواعي للحكم الرشيد من بينها: - التغيرات الدولية والإقليمية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. - تأثير العولمة وسياسة الأسواق المالية المفتوحة والتجارة الدولية. - عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي الجارية حاليا في بعض الدول العربية وانعكاساتها السلبية على الأنظمة العربية والشعوب معا. - بروز مفاهيم ومبادئ جديدة في التنمية والمشاركة والتكافؤ وبناء المجتمع المدني الحقيقي في الوطن العربي. - الاقتناع بأهمية مشاركة رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والمجتمع في عملية التنمية. تطوير المجتمع المدني واكتسابه الخبرة والقدرة على تحمل مسؤولية المشاركة في بناء اقتصاد وطني قوي ومستمر<sup>5</sup>.

أما عن تعريف الحكم الرشيد فقد عرفه البنك الدولي بأنه ( أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من اجل الوصول إلى التنمية القانونية والاجتماعية) أسلوب أو طريقة لممارسة السلطة السياسية، الحكم الرشيد هو الذي يحدد فكرة التنمية الاقتصادية المستدامة، الحكم الرشيد هو الذي يعتبر الكون الرئيسي لأية عملية سياسية واقتصادية ناجحة<sup>6</sup>. وهناك معيار لكوفمان من البنك الدولي للحاكمية الستة المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، وفعالية الحكومة، ووجود التشريع وسلطة القانون، ومراقبة الفساد ومحاربه، هذه هي مؤشرات الحكم الرشيد وهو سبب للتنمية المستدامة. أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعرفه بأنه (ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية لتحسين شؤون المجتمع على كافة المستويات وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم). أما تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2002 ( هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه تتمثل في ضمان مصالح جميع أفراد الشعب) لقد أصبح الحكم الرشيد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع، وذلك من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة الإنسانية والنهوض بالتنمية، والمسألة متعلقة أساسا بتطبيق مفاهيم الشفافية والمساءلة والمصادقية ووجود مؤسسات عامة فاعلة ذات كفاءة عالية تستجيب لاحتياجات

المجتمع وتعزيز العدالة الاجتماعية التي تضمن المساواة بين الجميع في الحصول على الخدمات العامة في الدولة، كما يمكن تعريف الحكم الرشيد بأنه نظام للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي وهو يحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات والعلاقات العامة مع جميع فئات المجتمع، ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة والحكمة المتعلقة بعمل مؤسسات الدولة<sup>7</sup>.

إذا هناك عناصر أساسية للحكم الرشيد من بينها: قيادة متميزة ومنتزعة، مشاركة مجتمعية في صنع القوانين والقرارات الموضحة لصفات الحكم الرشيد، وجود مؤسسات شرعية تمثل الأطراف المختلفة. كما أن هناك مبادئ ومقومات للحكم الرشيد من بينها: المشاركة، الشفافية، المساءلة والمحاسبة، الفاعلية وحسن الاستجابة، سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، المساواة بين أفراد المجتمع والإدماج الاجتماعي، مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في الشأن العام، حق كل مواطن امرأة أو رجل في المشاركة في صنع القرارات السياسية واتخاذها من خلال ممثليه المنتخبين، توفير القوانين التي تضمن تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة، وجود أطر مؤسسية يمكن من خلالها المشاركة في الحياة العامة، الحق في الوصول إلى المعلومات والقدرة على الاطلاع على الموازنات ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بالشأن العام، تحقيق الشفافية من خلال الإعلان عن المشاريع الكبرى في الدولة وأهدافها، وجود آليات المساءلة والمحاسبة وامتنال المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع لهذه الآليات التي من شأنها الرقابة والإنذار المبكر للمؤسسات العامة والخاصة، والقدرة على تنفيذ المشاريع الأكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات المجتمع<sup>8</sup>. مرجعية القوانين وسلطتها على الجميع دون استثناء أو تمييز انطلاقاً من المبادئ الأساسية لاحترام حقوق الإنسان، حق جميع الناس في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل العرقي أو الأصل الاجتماعي أو غير ذلك من الفوارق، احترام مبدأ المساواة والاندماج يقتضي تطهير القانون من كل شوائب التمييز، إنشاء القانون على قيم العدالة وتكافؤ الفرص<sup>9</sup>.

ويمكن القول أن الحكم الرشيد هو من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، كما يمثل في المجال الاقتصادي الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والعقلانية في توجيه الموارد البشرية، إلا أن تكريس هذا الحكم لن يأتي في المجتمعات التي تنتشر فيها مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والاختلاس وغيرها، ولابد من وجود التربية الأخلاقية الصحيحة وضرورة أحياء الوازع الديني والتربوي لدى الأفراد والعودة إلى الأديان السماوية في مكافحة الفساد وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وحسن اختيار من يتولى المسؤوليات في مختلف المستويات وتفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع<sup>10</sup>.

إن الحكم الرشيد هو الركيزة الأساسية لمسار التنمية، وعليه يجب على الدول أن تقوم بتشجيع الاستثمار وبالأخص الاستثمار في الموارد البشرية، والسعي للقضاء على الفقر والبطالة، وعلى الدول أن

تعمل على صياغة التشريعات لتعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية وترسيخ الحكم الرشيد في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات، ويترك هذا أثراً إيجابياً في العديد من شؤون الحياة وخصوصاً المتعلقة بالتنمية كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في إنفاذ القوانين للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم الاقتصادية المختلفة في هذا السياق، يعتبر الحكم الرشيد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية تساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع من جهة، وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية لأي تقصير تجاه الوطن والمواطن<sup>11</sup>.

ومنه نستخلص أن الحكم الرشيد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومن توافر الحق في الحياة والصحة والسكن والطعام والمساواة في التعليم والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات، وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع والحكم الرشيد، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أممي أو مالي ودون ضغط أو إكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الرشيد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمع برمته<sup>12</sup>.

## 2.1- معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية المستدامة

لا سبيل لإرساء الحكم الرشيد إلا:

- 1- بإقامة دولة الحق والقانون التي تتحقق فيها العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع.
- 2- ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في الوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية عن طريق الانتخابات.
- 3- التعددية السياسية وذلك من خلال الأحزاب السياسية.
- 4- المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي ( البرلمان )
- 5- الشفافية في تسير شؤون الدولة.
- 6- المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية ومستقلة استقلالاً وظيفياً عن السلطة التنفيذية.
- 7- حرية التعبير وحرية الرأي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الإطلاع والاستقصاء والتبليغ.

بعبارة أخرى الشفافية في تسيير وتدبير الشؤون العامة، ديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني، تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية .

**أما خصائص الحكم الرشيد:** لقد أوردها برنامج منظمة الأمم المتحدة الإنمائي

- 1- المشاركة: أن يكون للجميع رأي في وضع القرار بطريقة مباشرة أو غير .
- 2- حكم القانون: مؤسسات القانون يجب أن تكون عادلة وتولي الأهمية الخاصة لقوانين حقوق الإنسان، وحكم القانون أو سيادة القانون يعني أن الجميع حكما ومحكومين يخضعون للقانون دون استثناء، ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة ومتساوية وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانات أساسية لها.
- 3- الشفافية: تبنى على حرية تدفق المعلومات بحيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها، شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم وبدون أي عراقيل مع مراعاة ضوابط المساس بالأمن القومي.
- 4- تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة، والفعالية والكفاءة المتعلقة بالمؤسسات والتي تؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد.
- 5- المساءلة: صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تتم مساءلتهم من قبل الشعب ، أو هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، وتعد آلية المحاسبة والمساءلة من أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة<sup>13</sup>.
- 6- الرؤية الاستراتيجية: القادة والشعب لديهم آفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية، ولديهم شعور مشترك عن ما يريدونه من تلك التنمية، وهي إما أن تكون المساءلة التشريعية وهي تعتبر من أهم المساءلات في الأنظمة الديمقراطية، لأن البرلمان يلعب دورا هاما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها، المساءلة التنفيذية وهي خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر الإدارة، المساءلة القضائية، وهي تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الرشيد عن المراقبة<sup>14</sup>.
- 7- اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الرشيد، فيشعر الفرد بأنه صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى، كما يعتبر بعض أفراد المجتمع في أي منظمة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة، وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل على تحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما

يتلاءم مع احتياجاتهم.

والملاحظة الهامة هنا أن هذه الخصائص مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض، حيث أن كل خاصية تعزز الأخرى، فسهولة الوصول إلى المعلومات تعني الزيادة في مستويات الشفافية والزيادة في مستوى المشاركة، وتعني الزيادة في فعالية عملية صنع القرار والمشاركة الواسعة المساهمة في تبادل المعلومات المطلوبة في عملية صنع القرار وتساهم في إضفاء الشرعية على القرار والشرعية، تعني تنفيذ فعال وتؤدي إلى تعزيز المشاركة، والمؤسسات يجب أن تكون ذات شفافية وتؤدي وظائفها وفق القانون وهذا ما يؤدي إلى المساواة والعدل، كما يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بناء القدرة على الحكم الرشيد شرط أساسي للتنمية البشرية المستدامة، وتوفر التنمية المتعلقة بالسياسات العامة إطاراً للشركات التي يدخل فيها البرنامج من أجل تسخير أساليب الحكم الرشيد لخدمة التنمية البشرية المستدامة<sup>15</sup>.

كما أن هناك ارتباط وثيق بين الحكم والتنمية البشرية، فالتنمية لا يمكن أن تتواصل بدون الحكم الرشيد، ولا يكون الحكم رشيداً ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية البشرية، ولم يعد من الممكن النظر إلى مفهوم الحكم باعتباره نظاماً سياسياً مغلقاً على نفسه، فالتغييرات التي طرأت على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم قد أحدثت تحسناً لم يسبق له مثيل في الأوضاع المعيشية للبشر إلا أن الأحداث المتتالية مثل الحروب الدولية وغير الدولية والأمراض مثل كورونا غيرت الكثير من مفهوم التنمية. فالتنمية البشرية المستدامة أنها توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع، ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية على الرجال والنساء بطريقة متساوية وتعطي الأولوية للفئات الضعيفة، كما أن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ويكون ذلك عن طريق التمكين والتعاون بين المجتمع الدولي والإنصاف الاستدامة الأمن، أما الحكم الرشيد فله ثلاثة أعمدة أساسية تتمثل في الاقتصاد والسياسة والإدارة، كما يضم المجتمع المدني الذي يقع بين الفرد والدولة الذي يشمل النقابات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية والثقافة واللغة والدين، والجمعيات الخيرية وروابط رجال الأعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات المجتمعات المحلية، وجماعات حماية البيئة والروابط المهنية، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث العلمية والسياسية ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية<sup>16</sup>.

أما نقيض الحكم الرشيد فهو الحكم السيئ ومن أهم مميزاته: عدم تطبيق مبدأ حكم القانون، عدم الفصل بين المال العام والخاص، إتباع السياسات التي لا تستجيب لمتطلبات الشعب، عدم الشفافية انتشار الفساد الإداري والمالي، ضعف شرعية الحكم، عدم الشرعية القانونية للأنظمة الحاكمة، عدم الاستقرار والأمن في النظام السياسي، عدم الاستقرار الاقتصادي، عدم احترام حقوق الإنسان وحياته.

### 3.1- الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة

يعود مفهوم التنمية المستدامة إلى الإحراج الألمانية وقد قدمت وثيقة الإستراتيجية الدولية لصيانة الطبيعة عام 1980 وهي وثيقة مستقبلاً المشترك، كما اختلفت الآراء حول أصل مدلول ومضمون التنمية

المستدامة، حيث يرى البعض أن تلك الفكرة لها جذورها التاريخية العميقة وأن معناها مشتق من الإحراج الألمانية، حيث كان سكان الغابات يعملون على تحقيق العائد المستدام من استغلال الأشجار عن طريق تغطية الاحتياجات الحالية مع المحافظة على سلامة وإنتاجية الغابات للأجيال المقبلة، كما أن الاستغلال المتلف للغابات أدى على تعريضها وارتفاع سعر الخشب المادة الأساسية للحياة اليومية للسكان مما دفع المفكر الألماني (هاز كارل) إلى التفكير في أسلوب جديد لإدارة الغابات لضمان المستقبل بتوفير الخشب بكميات كافية لتلبية حاجيات السكان وبثمن معقول، فأوصى في كتاب له بالعقلانية في استعمال الطاقة وصيانة الغابات خدمة للاقتصاد ورفاهية المجتمع، وكان يعتبر أن الأجيال الحاضرة مسؤولة أمام الأجيال القادمة عن الاستهلاك المفرط للموارد الأولية ومنها الخشب<sup>17</sup>.

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية عشرين تعريفا للتنمية المستدامة واسعة التداول وقد قسم التقرير هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات: اقتصاديه، بيئية، اجتماعيه تكنولوجية اقتصاديا، تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. اجتماعيا، تعني استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الأرياف. بيئيا، تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية. تكنولوجيا، تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا المنظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحاسية للحارة والضارة لطبقة الأوزون<sup>18</sup>.

يعني أيضا مفهوم التنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل، وهو ما يوحي بالتغيير الإيجابي وبالتطور والتقدم، وبعبارة أخرى فإن التنمية المستدامة تعني الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية دون الإخلال بالبيئة ومواردها، حيث أن تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد وهذا يعني أن العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة وطيدة ومتداخلة، فمن جهة يجب الحفاظ على البيئة ومن جهة أخرى يستمر النمو الاقتصادي. كما أن مدلول كلمة التنمية المستدامة هو تعبير حديث نسبيا أطلق لأول مرة في 27 أبريل عام 1987 في تقرير قدمته اللجنة الدولية للبيئة التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك والمعروف أيضا بتقرير بروندتلاند الذي أورد أشهر تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أيضا أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالتنمية الاقتصادية فحسب وإنما بالمسائل الاجتماعية والبيئية، كما أنها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية وهي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. ويعرفها إدوار باربير بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة<sup>19</sup>.

وحسب رأي إدوار أن هناك أربعة سمات أساسية للتنمية المستدامة وهي:

**أولاً:** التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وبخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي أي الموارد الطبيعية وما هو اجتماعي في التنمية.

**ثانياً:** التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى حد الفقر في العالم.

**ثالثاً:** للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات البشرية<sup>20</sup>.

**رابعا:** لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية، ولذلك يمكن القول أن الإطار النظري للتنمية المستدامة يستهدف إقامة علاقة تفاعل بناءة بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، فالنظام البيئي يتكون من الموارد الطبيعية ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية، كما يحافظ على التنوع الحيوي للكائنات على الأرض بينما النظام الاقتصادي فإنه يتجه أساسا نحو تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك، أما النظام الاجتماعي فإنه يهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي وذلك من خلال المشاركة الفعالة للمجتمع<sup>21</sup>.

والتنمية المستدامة هي أنها ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتجد مظاهرها في تلك السلسلة من المتغيرات البنائية والوظيفية التي تصب في مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصى فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغاية من أفراد المجتمع وتساهم في تطوير أوضاع المجتمع نحو الأفضل بهدف رفع مستوى معيشة المجتمع ككل في المدن والقرى اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

كما أنها المنظومة والأداة التي يمكن من خلالها تخفيف التغيرات في البنيان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والسياسية للمجتمعات، واستبدال كل ما هو قائم بما هو مستهدف دون التضحية بالهوية المحلية أو التصادم مع البيئة الطبيعية والتنمية، فالتنمية المستدامة هي اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة وذلك من خلال استغلال القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية، كما أن التنمية المستدامة والتنمية بصفة عامة حسب تعريف الأمم المتحدة، هي أنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهد السكان والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، وأن التنمية تتضمن النمو والتغيير اللذان يجب أن يتما بالضرورة في جميع القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما وكيفا في آن واحد، لقد أصبح مصطلح الاستدامة في الآونة الأخيرة ذو ارتباط وثيق بالتنمية، ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك التعريف الوارد في تقرير ( بروندتلاند) الذي نشر

من قبل اللجنة الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن الماضي لتقديم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، التي تتمثل في الموارد والإمكانيات الطبيعية الاستغلال الأمثل للاستفادة الحالية، الاستمرارية، مستقبلية تلبية احتياجات الأجيال الحالية، تلبية احتياجات الأجيال القادمة<sup>22</sup>.

ومنذ مؤتمر ريو أصبحت التعريفات العملية للتنمية المستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية وقطاع الأعمال وأن تلك التعريفات عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة وتكامل البيئة مع التنمية، وقد عرض مفهوم التنمية المستدامة من خلال المنظمة العالمية لحماية الحياة الفطرية عام 1992، عند ما قام نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ألغور بعرض مفصل في كتابه الموسوم الأرض في الميزان ومن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع<sup>23</sup>.

## 2- التطور التاريخي للتنمية المستدامة

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل<sup>24</sup>.

### 1.2- مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانيات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف، لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن، وقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، وهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة، في حين أن البنك الدولي يضع تصور آخر للتنمية حيث يصنف العالم وفقا للدخل الوطني الإجمالي للفرد على أساس أربع معايير الدخل المنخفض الدخل المتوسط؛ -الدخل العالي؛ -الدخل الأعلى<sup>25</sup>.

غير أن هذا المقياس مشكوك في مصداقيته فهناك عدد من الدول تنعم بالدخل الفردي المرتفع

لكنها تتميز بسوء توزيعه مما يفرز الفقر والبطالة كمثال على ذلك البرازيل، حيث كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي 5.1% من سنة 1960 إلى 1981، أما الدخل الوطني لـ 40% من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينات من 10% إلى 8% بينما ارتفعت حصة 5% من الأغنياء من 29% إلى 38%. وباختصار فإن الاقتصاديون عاملو التنمية في الماضي على أنها قضية لا تزيد عن كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصل على الأفكار السياسية ويستبعدون دور الأفراد في المجتمع، وبالتالي فإن النظرة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا، أي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للإجمال الحاضرة فحسب بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل<sup>26</sup>. إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له أيضا في نادي روما 1986، الذي اقترح ما يسمى *eco- Developpement* التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب، أما في 1987 فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة، حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه بالإنجليزية *Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future to meet their own needs.*

ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في 1992، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة<sup>27</sup>.

ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي في 2002 في قمة جوهنز بورغ التي حضرها أكثر من 100 رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات، وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويبستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، كما عرفها ميردال MYRDEL بأنها: "التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الإجمالي ككل". وعرفها وليم رولكنزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقضة، وبالتالي فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة<sup>28</sup>.

إنّ التنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة - فهي تتيح من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل ومن الناحية الاجتماعية، دمج المهمشين في تيار المتجمع ومن الناحية السياسية، منح كل إنسان رجلاً كان أم امرأة، صوتاً وقدرة على الاختيار لتحدي مسار مستقبله".

**1992** مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) (ريو دي جانيرو، البرازيل) يربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة ويعتمد جدول أعمال القرن 21 ومبادئ ريو. وفي الأول من ديسمبر 1992، تنشئ الجمعية العامة لجنة التنمية المستدامة لضمان المتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية **1994** وفي المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية) بريدجتاون، بربادوس) يعتمد برنامج عمل بربادوس الذي نصّ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي **1997** . دورة الجمعية العامة الاستثنائية (مؤتمر قمة الأرض) (نيويورك)، تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 إلى 2002.

**2002** مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا)، يجري تقييماً للعقبات التي تعترض سبيل التقدم والنتائج المحرزة منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض لعام 1992، ويعتمد خطة تنفيذ جوهانسبرغ، التي تنص على إتباع نهج محدد الرؤية يسعى بخطوات ملموسة إلى تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي ومرتبطة بجداول زمنية.

**2005** الدول تعتمد إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس إبان استعراض السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بورت لويس، موريشيوس). تتولّى شعبة التنمية المستدامة، بوصفها أمانة لجنة التنمية المستدامة تيسير عمل هذه اللجنة وتسييره، ويشمل هذا دورات انعقاد اللجنة وجلسات مكتبها والأنشطة الأخرى المنفذة فيما بين الدورات. وتعدّ الشعبة تقارير الأمين العام ووثائق المعلومات الأساسية المطلوبة من أجل دورات اللجنة، ومن المقومات الأساسية لعمل اللجنة أن يشارك فيه، إلى جانب الدول الأعضاء، المجموعات الرئيسية والشراكات ومركز التعلم 19. أقر جدول أعمال القرن 21 بأن المشاركة العامة الواسعة النطاق في اتخاذ القرارات شرط لازم أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وعيّن أدواراً ومسؤوليات محددة للفئات الرئيسية التسع في المجتمع المدني، ألا وهي النساء، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال والنقابات العمالية، ودوائر الأعمال والدوائر الصناعية، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والفلاحون، وتدعم الشعبة جوانب مشاركة هذه الفئات ومساهماتها في عمل لجنة التنمية المستدامة وتسهل لها سبل المشاركة التفاعلية في الدورات الرسمية لتلك اللجنة.

شراكات التنمية المستدامة هي مبادرات طوعية تشارك فيها جهات عديدة من أصحاب المصلحة وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، وقد طُرحت أكثر من 200 شراكة إبان انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وما زال عددها يتزايد، وتوفر معارض الشراكات التي تقام

لدى انعقاد دورات اللجنة موضعاً لعرض جوانب التقدم التي تحققت في إطار الشراكات القائمة ومنطلقاً لإنشاء شراكات جديدة وإقامة روابط شبكية بين الشركاء، ويجوز تسجيل الشراكات عن طريق موقع الشعبة على الشبكة العالمية الويب، مركز التعلم، وهو يوفر التدريب على المستوى العملي في مجال معالجة القضايا المتعلقة بلجنة التنمية المستدامة، ويقدم المركز طائفة متنوعة من الدورات الدراسية خلال كل دورة من دورات اللجنة يتولى التدريس فيها أساتذة وأخصائيون مرموقون، وتسير الأعمال الفنية التي تنهض بها الشعبة في إطار موازنة إلى حد بعيد لبرنامج العمل المتعدد السنوات الذي أقرته لجنة التنمية المستدامة في دورتها 11 المنعقدة في عام 2003. وبرنامج العمل الراهن ممتد من عام 2004 حتى عام 2017 على أساس دورات زمنية لإجراء الاستعراضات ورسم السياسات مدة كل منها سنتان، والبرنامج منظم حول مجموعات من القضايا 2004-2005. المياه، المرافق الصحية، المستوطنات البشرية، 2006-2007 الطاقة من أجل التنمية المستدامة، التنمية الصناعية، تلوث الهواء/الغلاف الجوي، تغير المناخ، 2008-2009 الزراعة، التنمية الريفية، الأراضي، الجفاف، التصحر، أفريقيا<sup>29</sup>.

2010-2011 النقل، المواد الكيميائية، إدارة النفايات، التعدين، إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج، 2012-2013 الغابات، التنوع البيولوجي، التكنولوجيا الحيوية، السياحة الجبال، 2014-2015 البحار والمحيطات، الموارد البحرية، الدول الجزرية الصغيرة النامية، إدارة الكوارث وقابلية التأثر بها، 2016-2017 تقييم شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن 21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ<sup>30</sup>.

## 2.2- المرجعية العالمية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

**أولاً:** مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية البشرية، عقد في إستكهوم بالسويد عام 1972 لمناقشة قضايا البيئة والإنسان، وتمحورت توصياته حول الحاجة إلى توفير المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لمواجهة مشاكلها التنموية، أيضاً تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1972 القرار رقم 2997 القاضي بتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو يعتبر هيئة حافزة لوكالات الأمم المتحدة تركز على القضايا البيئية وترصد الظواهر والاتجاهات البيئية وتنسيق العمل الدولي المعني بحماية البيئة<sup>31</sup>.

**ثانياً:** تقرير مستقبلنا المشترك نشرت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 تقريرها الذي وضع ولأول مرة مفهوم جديد لمعالجة القضية الرئيسية في اقتصاديات البيئة والتنمية، وهو مفهوم التنمية المستدامة كطريقة متداخلة للسياسة واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية، فمن جهة نحافظ على البيئة ومن جهة أخرى يستمر النمو الاقتصادي طويل المدى، والذي يجب أن ينظر لهما بأنهما ليسا متعارضين بل مكملين لبعضهم البعض، وقد مهد هذا التقرير الطريق لمؤتمر قمة الأرض.

**ثالثاً:** مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، انعقدت قمة الأرض عام 1992 في ريو جانيرو

بالبرازيل، حيث أنها وضعت قضية التنمية المستدامة في صدر الأولويات، هذا بالإضافة إلى كونه كان بمثابة أكبر تجمع دولي عقد على الإطلاق، كما أنها نجحت نجاحا باهرا في رفع الوعي العام حيث وضع هذا المؤتمر أسلوب جديد يختلف عن ما طرحه مؤتمر استكهوم، فبينما ركز الأول على تلوث البيئة والموارد ركز مؤتمر ريو على إستراتيجية مشتركة للتنمية إنسانية سليمة، وذلك من خلال تنمية اقتصادية اجتماعية مبنية على مفهوم التنمية المستدامة<sup>32</sup>.

تمثلت نتائج المؤتمر النهائية في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي يعتبر خطة عمل شاملة لتوجيه العمل الوطني والدولي، كما اشتمل على مبادئ تحدد حقوق الدول وواجباتها فيما يتعلق بالبيئة والتنمية، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، التعاون الدولي للتعبيل بالتنمية المستدامة، الحد من الفقر وأنماط الاستهلاك المتغيرة، المتغيرات الديموغرافية والاستدامة، حماية صحة الإنسان وتعزيزها، تعزيز التنمية البشرية وإدماج البيئة والتنمية في صنع القرارات الوطنية والدولية، صون وإدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية، حماية الغلاف الجوي وضع منهجية متكاملة لإدارة الأراضي مكافحة إزالة الغابات ومكافحة التصحر والجفاف التنمية المستدامة للجمال والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية، حماية البحار والمناطق الساحلية وتنمية مواردها وترشيد واستغلالها تنمية موارد المياه وإدارتها واستخدامها، دعم الدور العالمي للمرأة لتحقيق التنمية المستدامة، تعزيز دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية المستدامة، أيضا اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعون القرار رقم 191/47 المتعلق بإنشاء لجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة، والطلب إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي أن ينشئ اللجنة بغية تأمين متابعة أعمال المؤتمر بصورة فعالة، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي وترشيد القدرة على صنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي لتحقيق تكامل قضايا البيئة والتنمية، ودراسة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على كل الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية<sup>33</sup>.

**رابعا:** مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، انعقدت في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا من 08/26 إلى 04 سبتمبر 2002 وبأت الأعمال التحضيرية على المستوى الوطني تلاها لجان تحضيرية حكومية دولية دون إقليمية وإقليمية، ثم على الصعيد العالمي تمثل في أربعة اجتماعات دولية وكان الهدف الرئيسي من وراء القمة هو تجديد الالتزام السياسي من خلال الخروج بخطة تنفيذ من شأنها المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة، ويتم التفاوض بشأنها والاتفاق على محتواها بحيث تتضمن بالتفصيل الأولويات والأعمال التي ستتولى البلدان القيام بها والخروج بإعلان سياسي يتفق عليه القادة من شأنه إعطاء القوة السياسية الدافعة للبلدان في المساهمة على تحقيق التنمية المستدامة<sup>34</sup>.

أما من الناحية التشريعية فإن الجزائر قد وضعت جملة من القوانين منذ 2001 ومن أهمها:  
القانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة والاستفادة من الفضلات،  
القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة،

القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2004/05/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. القانون رقم 09/04 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، القانون رقم 20/04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في التنمية المستدامة، كما تمت المصادقة على جملة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، من أهمها: بروتوكول كيوتو، الذي إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة من بينها: المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الوكالة الوطنية للفضلات، المركز الوطني للتكوين في البيئة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة.

**3.2- أبعاد التنمية المستدامة:** الهدف الأمثل لفكرة التنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، **البعد الاقتصادي:** كانت التنمية الاقتصادية التقليدية تتم على حساب الأهداف الاجتماعية والبيئية، وكانت الحكومات الغربية قد حققت أهدافا اقتصادية وهي تبحث عن خيارات دائمة ومستمرة<sup>35</sup>. وذلك لضمان الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية ما بين الجيل الواحد والأجيال الصاعدة، كما أن التنمية المستدامة تتمثل في مجموعة من الشروط والوسائل القانونية، فإن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يعني الحفاظ على الرصيد العام للرأس المال الطبيعي والاصطناعي لتحقيق الرفاهية وضمان انتقال هذا الرصيد سلميا إلى الأجيال القادمة<sup>36</sup>. والهدف من البعد الاقتصادي هو استخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من مختلف الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، أو زيادته على المدى الطويل لضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال وحماية الفقراء. كما أن هذه العوامل تؤدي إلى عامل التطور لمفهوم التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، الثقافية، الأخلاقية، أيضا التنمية تعني أنها تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية، تحقيق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية المنافسة السياسية، ترسيخ مفاهيم المواطنة والوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية والإيمان بمبدأ التداول على السلطة بالطرق السلمية<sup>37</sup>.

**البعد الاجتماعي:** لا يقل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة أقل أهمية عن البعد الاقتصادي، بل أن عدم إدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان في الواقع هو السبب الكبير في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية، فالدعوة لإعطاء الأولوية للإنسان في السياسات التنموية الاستثمارية هو نداء واقعي يعني إدراك الأهمية الأساسية للقوى الاجتماعية ومؤسساتها في المساهمة في التنمية المستدامة. كما أن التنمية المستدامة تقتضي الأخذ بعين الاعتبار العلاقة المتبادلة للمجتمعات البشرية والمساواة في إتاحة الفرص وتوزيع الموارد الطبيعية بصورة متساوية، لذا فإن العلاقة المتبادلة بين مختلف المجتمعات تتطلب الاعتراف بأن عدم المساواة الاجتماعية لها تأثير على استمرار الرفاهية على المدى الطويل<sup>38</sup>.

أيضا أن التنظيم الاجتماعي يعتبر عاملا حاسما في وضع الحلول القابلة للتطبيق من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أيضا البعد الإيكولوجي يلعب دورا كبيرا ويعد الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية هو أساس التنمية المستدامة، ونوعية حياة الإنسانية كلها تتركز بصفة رئيسية على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية والاستنزاف السيئ والمفرط هو أحد العوامل التي تتعارض مع فكرة التنمية المستدامة<sup>39</sup>.

أيضا يتمثل البعد الأخلاقي في إيجاد قيم وقواعد يمكن أن تفقد سلوكيات وتصرفات الإنسان تجاه الطبيعة في الاتجاه السليم ويتجلى هذا البعد في احترام الإنسان للكون الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتوقف عن تدمير البيئة، لذا يمكن القول أنه لا يجوز الفصل بين التنمية والحفاظ على البيئة، لأن الصلة بينهما وثيقة جدا فالبيئة هي الأرضية الخصبة للتنمية المستدامة.

### الخاتمة:

يمكن القول أن الحكم الرشيد يعتبر من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، الذي يتمثل في المجال الاقتصادي والكفاءة واستغلال الطاقات البشرية وحسن استخدام الموارد الاقتصادية بصورة عقلانية وتوجيه الموارد البشرية.

1- إن الحكم الرشيد هو حكم المؤسسات وحكم القانون الضامن لحقوق الإنسان، الذي يتمثل في وجود قدر من المساواة في المعاملة والفرص والشفافية، والشرعية الدستورية والعدالة الاجتماعية والتسامح وقبول الآخر ومبدأ العيش المشترك، والمشاركة في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية والبشرية، كما أن مسؤولية تطبيق مبادئ وآليات الحكم الرشيد في مسارات ومقاربات التنمية البشرية المستدامة تقع بالدرجة الأولى على عاتق الجميع، لأن المسؤولية هنا مسؤولية مشتركة وليست فردية القطاع العام الذي يعني النخب الحاكمة صاحبة القرار السياسي ممثلة في الحكومة والدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأحزاب السياسية وحتى المعارضة الحقيقية البناءة والنقابات العمالية.

2- كما أن تحسين الأداء السياسي للأحزاب السياسية له دور إيجابي ثم مدى استجابة وقناعة الأطراف بالحكم الرشيد، ويمكن أن يتحقق الحكم الرشيد من خلال تحقيق احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير الحق في الحياة والصحة العامة والسكن والطعام والمساواة في التعليم والأمن الشخصي والجماعي.

3- تعزيز مفهوم المشاركة وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات والشفافية واستغلال القضاء ومكافحة الفساد، وإيجاد فرص العمل والأجور المتساوية وحرية الإعلام وإتاحة الفرص للمنظمات الأهلية والمجتمع المدني في المشاركة في صنع القرار السياسي، وهذه المواضيع كلها تعتبر مكونا أساسيا للتنمية البشرية المستدامة، ومنذ ثلاثين عاما اتفق المجتمع الدولي في استكهوم

على ضرورة التصدي لمشكلة البيئة، كما اتفق أيضا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ري ودي جانيرو، على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي مفتاح للتنمية المستدامة استنادا إلى مبادئ ريو، ولتحقيق هذه التنمية اعتمد المجتمع الدولي البرنامج العالمي المعروف باسم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وقد كان مؤتمر ريو يعد حدثا بارزا انبثقت عنه خطة جديدة للتنمية المستدامة، إذن انطلقت التنمية المستدامة من استكهوم إلى ري ودي جانيرو إلى جوهانسبرغ.

4- أنه يجب الربط بين السياسات البيئية والاقتصادية لتحقيق التكامل بين قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى، الحد من التأثيرات البيئية لقطاع الطاقة، تنمية استخدام المصادر والتقنيات الأقل تلويثا وعلى الأخص فيما يتعلق بانبعاثات الغازات.

5- تعزيز مفهوم آليات التنمية النظيفة في القطاعات المختلفة والتنسيق والتعاون المشترك معها والتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، وفي مجال الطاقة والتنمية النظيفة ودعم القطاع الخاص للتحويل إلى وسائل الإنتاج.

6- وضع سياسة سكانية متكاملة تراعي بعدي النمو السكاني والخصائص السكانية، وتعالج اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن نشر الوعي بقضايا التنمية المستدامة لتصبح جزءا لا يتجزء من الثقافة العامة لمختلف شرائح المجتمع وموجها لسلوكهم وعلاقتهم بالبيئة والتنمية.

## الهوامش

- 1- د. محمد محمود العجلولي، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، مركز الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة حمد بن خليفة بقطر، بحث مقدم إلى المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد، حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، خلال الفترة من 9/11/2013/ص 04. أنظر أيضا: حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح من كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006، ص 95.
- 2- عزت عبد الحميد البر عي، إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص 92.
- 3- هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 100.
- 4- إسماعيل قيرة وآخرون، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2002، ص 312.
- 5- كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، 2004، ص 65.
- 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة للسياسات العامة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، 1997، ص 07.
- 7- علي الدين هلال، المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي، وتحديات القرن الجديد، مؤسسة عبد الحميد تومان، الأردن، 1999، ص 56.
- 8- د. عبد الوهاب مهيوب عامر، الحرية السياسية في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة في القانون الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، 2015، ص 66.
- 9- صبحي عبده سعيد، الحكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 125.
- 10- د. محمد غالب سعيد علي البكاري، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية، تحليل سوسيولوجي مقارن، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص 134.
- 11- د. محمود الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى، 1991، ص 199. أنظر أيضا: هشام محمود الأفداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان العربية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة 2009، ص 123.
- 12- حسين عبد القادر، الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012، ص 19.
- 13- عاشور أحمد صقر، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، مؤتمر الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، الأردن، 2005، ص 44. أنظر أيضا البنك الدولي، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التضمينية والمساءلة 2003.
- 14- د. زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي جامعة مولود معمري

- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه تاريخ المناقشة 2013/02/27، ص19.
- 15- عاطف سليمان برهوم، التنمية وعلاقتها بحقوق الإنسان، فلسطين نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية دار الدعوة الإنسانية، 2002، ص7.
- 16- ربيعة بن زيد، خيرة الراوي، الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة يومي 20/21/2013، جامعة دحلب البليلة، الجزائر.
- 17 - د. إبراهيم القادري، الشراكات الاقتصادية العربية وانعكاساتها على التنمية المستدامة، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع السنة الرابعة، 2009، ص10.
- 18- أمينة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في إفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بدون سنة، ص34.
- 19- د. صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان الطبعة الأولى 2005، ص157.
- 20- عثمانى خديجة عمومن غالية، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص10.
- 21- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك الأمم المتحدة نيويورك 1987، ص12.
- 22- مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الحقوق 2011/2012، ص38.
- 23- رايح بو قرّة، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، أجندة القرن الواحد والعشرين، جامعة الإسكندرية 2009، ص348.
- 24- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، 2011، ص14.
- 25- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2009، ص23.
- 26- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا الاستدامة البيئة الخضرية مع تركيز خاص على المسكن وضمان الحياة من منظور إقليمي نيويورك النسخة العربية، 2001، ص3.
- 27- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا وضع استخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب 2001، ص15.
- 28- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية استكهولم، من 05/05/1992 من منشورات الأمم المتحدة رقم A/73/11/A/14.

- 29- بروسى رضوان، الديمقراطية والحكم الرشيد في إفريقيا، دراسة حالة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، مؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص176.
- 30- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ري ودي جانيرو من 13/14/05/1992، من منشورات الأمم المتحدة، رقم 18، A/93.
- 31- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل ومتابعته الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين بجنيف 16/05/1998.
- 32- كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، 2002، ص2.
- 33- عبد الباسط وفاء التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة 2005، ص4.
- 34- طارق بانوري، التنمية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيقي دليل للعاملين في التنمية، ورقة عمل قدمت للمناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، 1995، ص12.
- 35-Marie Claude smouts, le développement durable, éditions Armant colin, France, 2005, p.3.
- 36-Observatoire de la responsabilité sociale des entreprises développement durable, un défi, pour les managers éditions Afdror, 2004, p.7.
- 37-Julien humont et Bernard marois, les meilleures pratiques de l'entreprise et la finance durable, édition Eyrolles, paris, France, 2010, p.20.
- 38-Christian Brodhag, développement durable responsabilité sociétale des entreprises congrès international avec exposition d, innovations le management durable, 6 septembre 2004, université de Genève, suisse, p.4.
- 39- voir aussi, Anne Catherine Mogeuet, de l, intégration du développement durable dans la stratégie au, politage et àl, instrumentation de la performance globale, revue management et avenir, paris, France, 2005, N03, p.149.